

عن الخطاب الديني وجدلية «العقل والنقل»: إياكم أن تكرهوا الحقيقة

فرنسا - فراس عزيز ديب

الطرف الثاني؟

مبتدئاً لا يمكننا ببساطة أن تبني وجهة نظر الطرف الآخر كسلة كاملة تحديداً أنه يعكس الأول منقسم على نفسه، بل إن بيتهما من يفوق «داعش» نفسها في التطرف وإلغاء الآخر وصولاً لعدم القدرة على التمييز بين الدين حالة سامية ترتفقى بالروح، وبين «المتدين» أو المتاجر بالدين، فالآديان بالطلق لم تخطئ ولم تدع للقتل لكن هناك من أخذ الآديان حيث يريد، واستخدمها مثلاً في حرب المئة عام بين البروتستانت والكاثوليك، أو لبناء كيان مسلح يبني كما يجري في فلسطين المحتلة، أو حتى في مصطلح «الفتوحات الإسلامية» نفسه، لكن هناك في هذا الطرف من يطربون أفكاراً عقلانية وتحفظاتٍ منطقية، هؤلاء لا بد من الاستماع لما لديهم والوصول معهم لحل وسط، وليس كل من يطرح تساؤلاته عميلاً، والمشكلة تبدو عند من لا يريد أن يقتنع أبداً في زمن لا يمكنه ببساطة أن تتعاطى فيه مع الشعب وكأنه روبوت توجهه حيثشاء، ومن لا يزال الزمن متوفقاً لديه عليه أن يراجع نفسه قبل أن يكيل الاتهامات هنا وهناك.

في الخلاصة، الجميع مخطئ، لكن كل هذا الكلام لم يع نافعاً، علينا أن ننظر للمستقبل بطريقة أكثر واقعية وعقلانية، وليس بطريقة تعيناً آلاف السنين للخلف، هل لدينا إسلام سياسي في سوريا؟ نعم لدينا ومن ينكر هذه الفكرة هو من حاول إقناعنا أن «الإسلام السياسي» بني دولة، عندها علينا أن نعلم أن ترك الأمور بهذه الطريقة العشوائية ليسصالح أحد واستخدام شعماة تجديد الخطاب الديني للولوج إلى أماكن من المفترض أن تكون عصية على هذه الإيديولوجيات أمر مرفوض، لأننا ببساطة لسنا بحاجة لتجديد الخطاب الديني، نحن بحاجة لتجديد علاقة الدولة ككيان رسمي بالدين، هل أنتجت هذه العلاقة في كل النماذج التي نعيشها سوى الكوارث؟

المفارقة بسيطة جداً: لماذا عندما يتحدث المعتدون الناقدون لتفغل الإسلام السياسي في مفاصل الدولة يستثنون مفتى الجمهورية أحمد حسون من حيثهم وانتقادتهم؟ فعندما نفهم هذه المقاربة سنتفهم ما المشكلة التي نعاني منها، لكننا للأسف لا زلنا نكره الحقيقة.

لعل خير مثال هو ما قاله القاضي الشرعي عندما سُئل عن أعلى مهر» معللاً ذلك بأن الزوجين يتمتعان بالأهلية واختارا هذا الهر، لكن لفظ «التمتع بالأهلية» يطرح تساؤلات عميقة أهتمها: هل زيجات التي تتم بعقود عرفية لقادرين ذكوراً أم إناثاً وهناك مجلس الشعب من يسعى لمنع تجريمها، هي زيجات نظامية إذا هنا تتحدث عن «الأهلية» في اتخاذ القرارات المصرية، ماذا عن زواج بين شخصين من دين مختلفين هل هناك من سيعارض قراره حتى لو استندنا لمفهوم «الأهلية» بالاختيار أم إن «الأهلية» هنا تصبح انتقائية؟

اما في التطليم وهنا بيت القصيد، فمنذ بداية الحرب هناك من يخاف فعلياً من تغلغل «الإسلام السياسي» في المفصل الأهم بدولة، هذا التخوف لا يبدو بالنهاية ناتجاً عن فراغ، وإذا كان تحدث عن الاتفاق الموقع بين جامعة البعث ووزارة الأوقاف فإن كلاً الطرفين جهة رسمية حكومية فهل يحتاج التعاون بينهما لتوقع اتفاق وعرض هذه الصور وكأن الاتفاق الموقع بـ«إعلامي» مثلاً عندما كانت مؤسسة الصناعات الغذائية توقيع عقداً مع المؤسسة الاستهلاكية لبيع منتجاتها؟

نقطة الثانية: ما هو إطار التعاون الذي يتحدثون عنه، هل حقاً ننjamعاتنا حاجة لنذوات دينية لكي يتم تعليم الشباب الدين الصحيح، ومن قال أساساً إن الدين الصحيح علينا أن نأخذنه من شخص هو بالنهاية موظف حكومي، وكيف لنا أن نثق أن هذا المنبع الذي يأخذ منه هذا الشخص هو منبع سليم؟ حتى إن قاعلنا بالسعى لإحداث ثورة في التوازني بين «العلم والدين» عبر استثمار الفائض المالي في وزارة الأوقاف الناتج عن استثمارات لمناطق الوقفية في العلم، فهناك من نصف هذا التفاؤل أساساً عندما أعطى العقل الدرجة الثانية في الأولوية.

نقطة الأخيرة: أنا إذا قمنا باسترجاع ذكريات أكثر من خمسين عاماً لم يتم فيها السماح لأي حزب سياسي بما فيه أحزاب جبهة الوطنية التقديمية من العمل ضمن المنشآت التعليمية، فما الذي يجرنا اليوم على التعاطي مع الجهات الدينية، لكن ماذا عن

ربما كثُر هم من يؤمنون بمقولة «علمتي الحقيقة أن أكرهها فما استطعت»، فالحقيقة لم تخل لتجعلنا نشعر بالطمأنينة بل لتجعلنا متباهين أنه لا زال يامكاننا أن ننشد الطمأنينة، لتصبح الحقيقة وكأنها جوهر العقل وصفوة محاكماته، فالقرآن الكريم سما بالفط «العقل» من مجرد اسم لم يرد ذكره إطلاقاً، إلى تحريض على فعل التعقل: «إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون»؛ بل تحريض للتمرد على كل ما يخالف العقل: «وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله به علينا بل تتبع ما أفينا عليه آباءنا أولوا كان آباءهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتؤون»، حتى ديكارت عندما أطلق عبارة «أنا أفك إذا أنا موجود» فلأنه ربط التفكير بالحقيقة الأهم وهي وجودنا نحن، فلا حقيقة بلا تفكير، ولا تفكير بلا عقل، الذي لا يمكن لنا تحت أي ظرف أن نضعه على الرف فتنتحول إلى مجرد آلات تسجيل نكر فقط ما يشاؤنه لنا من اسطوانات دينية كانت أم أيديولوجية، رسميةً كانت أم شعبية، وبمعنى آخر فإن العقل منحك فضاء من الحرية لا يجب أن تسمح لأحد بأن يسلبك إياه، وبصورة عكسية حذار من محاولة رسم حدود وهمية للفكر الحر بل دعوا الفكر الحر يرسم حدوده بنفسه، لا تهاصره بأحاديث من قبيل «اللهم العلماء مسمومة» ولا ترفعوا بوجهه سيف العقاب، عندها سيتحول المجتمع بكامله لحالة من الفوضى الفكرية وما يجري حالياً خير مثال على ذلك، فما الجديد؟

عندما تتصارع أمامك فكرتان بطريقة أقرب للتطرف، فإن النطق يحتم عليك ابتداع فكرة ثالثة تحاول فيها لم شملهما، هذه الفكرة الثالثة لا تشبه «التيار الثالث» الذي ظهر بعد بداية الحرب على سوريا لأن الصراع الذي تتحدث عنه هنا ليس على جوهر الانتقام الوطني كما هي الحرب على سوريا، لتصبح فيها الرمادية أقرب للطعن بالوطن، نحن نتحدث هنا عن صراع أولويات، بين ما هو رسمي وبين ما هو شعبي حول الوجه الحقيقى الذي تريده مستقبل سوريا، وبالتأكيد إذا استثنينا الجيش العربي السوري ك«مؤسسة حكومية» فعلى المستوى الشخصي لا أحد نفسي مضطراً للدفاع عن أي شيء يتعلق بالحكومة لأن لديها ما يكفي من المدافعين «المطبلين»، لكن في المقابل فإن الانحياز لوجه النظر الشعبي لا يعني أن نتعاطى مع كل ما يريد الشارع وكأنه

**اعتبر أن مهمة ديواني ميستورا تتحصر بتسهيل المناقشات .. وتسريبه أسماء لجنة مناقشة الدستور «قلة أدب»
المعلم: أي اتفاق بخصوص الجنوب غير موجود ما دامت واشنطن لم تنسحب من التفاوض**

سیلوا رزوق

أكَدْ أَنَ الْوُجُودَ الإِيرَانِيَّ العَسْكَرِيَّ فِي سُورِيَّةَ وَهُمْ تَزْرَعُهُ اسْرَائِيلَ»



نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمقربين وليد المعلم خلال مؤتمر صحفي عقده أمس (تصوير طارق السعدي) (1)

ما يجري الإشارة إليه حول اتفاق تركي «أميركي لما يسمى «خريطة طريق» المتعلقة بإدارة مدينة منبج السورية، قال المعلم: «نحن نعتبر تركيا عدواً غازياً لأراضينا، لا حق للولايات المتحدة ولا لتركيا أن تتفاوض حول مدينة سوريا، وأؤكد أن من واجب الدولة العمل على تحرير كل شبر من أراضيها حسب الأولويات التي تحددها القيادة، لذلك أي اتفاق الأميركي تركي الأميركي فرنسي هو مدان وعدوان على السيادة السورية».

وأشار المعلم إلى التعاطي السوري مع ما يسمى ملف «قدس» وأعاد التذكير بكلام الرئيس بشار الأسد، عندما تحدث لفناة «روسيا اليوم» حول خيارين لا ثالث لهما وهما إما التفاوض وإما استخدام القوة، مبيناً أن الخيار الأول لم يبدأ بعد وعندما نبدأ التفاوض حول مستقبل «قدس»، سترى الدولة السورية في ياقوخي الخيارات، وإذا أشار المعلم إلى أن التواصل موجود مع هذه القوات، أعاد التأكيد على أن الدولة السورية لا تزال تعتقد بأن هؤلاء مواطنون سوريون حررiscون على بلدتهم.

وعن كل ما يثار بخصوص القانون رقم ١٠ وما يجري الترويج له حول ما تقوله أذرعة إقليمية لافت المعلم

تفاصيل التي سبقت تسلیم
للهذه اللجنة، يجب أن يكون للدولة
السورية الأكثريّة فيه، وأن تتخذ
قرارات اللجنة بالإجماع.
وعن مهام «لجنة مناقشة الدستور»،
وآلية عملها أكد وزير الخارجية
والغربيين أن مهمتها مناقشة الدستور
الحالي، وهذا ما أقر في مؤتمر «سوتشي»،
وقال: «نحن نعتقد أن دستورنا الحالي
من أفضل دساتير المنطقة، ومع ذلك
ستتيح الفرصة للطرف الآخر لكي يبني
بيده، وعندما يتوصّلون إلى اتفاق حول
تعديل بعض مواد الدستور سيقومون
برفع توصية إلى مؤتمر «سوتشي» الذي
سيقرّها ويرفعها إلى الحكومة السورية
لكي تقوم باللازم وفق بنود الدستور
الحالي».

وأشار المعلم في حديثه إلى أنه لم يجر
حتى الآن الاتفاق على مكان اجتماع
اللجنة وهذا ليس مهمًا بقدر أهمية
الطريقة التي سيعامل الطرف الآخر
بها وموضوعية هذا التعامل، لأن مهمتها
واضحة وأالية التصويت فيها واضحة،
والقاعدة هي الدستور الحالي، ومن
وجهة نظر الدولة السورية هم يمثلون
شرايّخ مختلفة من المجتمع السوري،
مشدداً على أنه لم يتبلور شيءٌ نهائياً
حتى الآن.

وفيما يلي المعلم، نختتم

ولفت إلى اتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ وأن «إسرائيل» هي التي خرقت هذا الاتفاق عندما قامت بتجمیع مجموعات إرهابية غایتها إقامة حزام أمني، وعندما فشلت في إقامة هذا الحزام الأمني بدأت طالب بعودة «الأندواف» وتتحدث عن خروج القوات الإيرانية، وهذا الوجود وهم ترعرعه إسرائيل وما يوجد هو مستشارون لتقديم الدعم للقوات المسلحة.

وأكد المعلم أن من يريد تصفيه جنوب الإرهاب في الجنوب السوري هو القوات المسلحة السورية التي ألغت مناشير تدعى المجموعات المسلحة لتسليمأسلحتها والبقاء إن كانت من سكان المنطقة، وإما الخروج إلى بلدانها ومناطق أخرى، إن لم يكن ذلك نحن نسعى إلى حل هذه المسائل بالطرق التي تعودنا عليها وهي المصالحات وإذا لم يتم ذلك فكل حادث حديث، مذكرةً من جديد أن سوريا تستسعي إلى تحرير كل شبر من أرضها، إن كان من الإرهاب أو الوجود غير الشرعي، وهي لم تختلط في مفاوضات تتعلق بجهة الجنوب والمؤشر هو انسحاب الولايات المتحدة من أراضيها في التتف.

وعن تسليم سوريا لائحة مرشحيها للجنة نقاشة الدستور أشار المعلم

أكمل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، أن «لا وجود للقوات الإيرانية» بمعنى الوجود العسكري على الأرض، وأن ما يجري الحديث عنه بشأن ذلك «روايات إسرائيلية»، موضحاً أن هناك «مستشارين إيرانيين بالاتفاق والتنسيق مع القوات السورية»، ومشيراً إلى ضرورة عدم تصديق كل التصريحات التي تتحدث عن اتفاق بشان جنوبى البلاد، لافتاً إلى أن أي اتفاق هو غير موجود ما دامت أميركا لم تسحب قواتها من التف.

وخلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى الوزارة أمس، اعتبر المعلم أنه ومنذ انقلاب المؤامرة على سوريا عام ٢٠١١ هب الأشقاء في إيران لمساعدة سوريا في صد الإرهاب «الممول من تركيا وال سعودية وقطر»، وإيران تقف إلى جانب الجمهورية العربية السورية في حربها على الإرهاب، معتبراً وباسم الشعب العربي السوري أن السوريين «ممتلون لإيران قادة وشعباً على هذه المساعدة»، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن لا وجود لإيرانياً بمعنى الوجود العسكري على الأرض وهذه روايات إسرائيلية تحاول أن تستفيد من الجهة الأمريكية على الجمهورية الإسلامية في سوريا.

وقال: «من في سوريا هم مستشارون إيرانيون بعضهم استشهد، وهم يعلمون إلى جانب القوات المسلحة العربية السورية وبالاتفاق والتنسيق مع القوات السورية، وحيث يجب أن يكونوا».

وأعاد المعلم التذكير بأن لا قواعد عسكرية ثابتة لإيران في سوريا، وما تروج له «إسرائيل» كذب جملة وتفصيلاً، وحتى العدوان الإسرائيلي على موقع عسكري سوريا كانت ضحيته شهداء من القوات السورية المسلحة، وهذا الترويج الإعلامي الإسرائيلي الغربي غير صحيح جملة وتفصيلاً.

وبخصوص الوضع في الجنوب السوري وما يجري الحديث عنه حول اتفاق الخروج القوات الإيرانية بحسب ما صرحت به أمس الأول مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، اعتبر المعلم أن روسيا دولة حلقة جداً للجمهورية العربية السورية، ونحن تقف في خندق

(حميميم): السيطرة على جنوب سوريا الأمر الأهم في المرحلة القادمة

السورة

ال الإيرانية لكل سورية. وبحسب القناة، فإن المشاورات تأتي استباقاً لاجتماع يعقد في عمان، الأسبوع المقبل، بين مسؤولين أردنيين وأميركيين وروس، لمناقشة الأوضاع في الجنوب السوري.

من جانبه، وفي الإطار ذاته، قال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، أمس، وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن المستشارين الإيرانيين سيواصلون دعمهم لسوريا، نافياً وجود أي مستشارين إيرانيين في جنوبى سوريا، أو قيامهم بأى دور هناك.

كما أوضح شمخاني أن الوجود الإيرانى في سوريا قانوني وشرعى على عكس الوجود الأميركي وبعض الدول الأخرى، مؤكداً أن إيران تعتبر أمن سوريا من أمنها القومى.

حالياً أن أرد إن كان ينفذ، لكن كما فهمت فإن الأطراف المهمة في التوصل إلى اتفاق متاحون لما استطاعوا التوصل إليه..».

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان قد أجرى الخميس في موسكو محادثات مع نظيره الروسي سيرغي شويغو، وذلك على خلفية الأخبار حول العودة المرتقبة لقوات الحكومة السورية إلى جنوبى غربى البلاد، بما في ذلك والحدود مع إسرائيل».

في السياق، أفادت القناة الإسرائيلية «العاشرة»، الجمعة، وفق وكالات إعلامية معارضة، أن تنتياغو، اتفق في اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، على معارضته تغيير قواعد الهيئة في الجنوب السوري، ومعارضته إعادة سيطرة الدولة السورية على المنطقة، إلا إذا تمت الموافقة على مطالب كيان الاحتلال بمعاهدة القوات

التي تتماس بين مناطق سيطرة الإرهابيين في ريف درعا.

الفتنان الأمنى التي تعم جنوبىziel الظلية في محافظة درعا، بعد إطلاق صالحة على طريق الميسرة الغاربة ت موقع إلكترونية معارضة.

وبو روسي الدائم في الأمم المتحدة، يقول أن تم التوصل لاتفاق حول جنوبى غربى سوريا، وفق وكالة للأنباء: «قرارات أبناء «سي إن إن» من جنوبى غربى سوريا».

إن اتفاق تم التوصل إليه. ولا يستطيع

الاتساق مع ذلك، ذكرت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن مدفعية الجيش استهدفت تجمعات الإرهابيين في محيط بلدة كفر شمس في ريف درعا الغربي، على حين أشارت مصادر إعلامية معارضة إلى اشتباكات بين التنظيمات الإرهابية على أطراف بلدات عين ذكر وحيط والشيخ سعد جلين، في ريف درعا الغربي، وسط قصف متتبادل بين طرفين.

ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة أن دوي انفجارات سمع في الريف الشرقي لمدينة درعا، ناجمة عن قصف من وحات الجيش العربي السوري، استهدف مناطق التنظيمات الإرهابية في بلدة بصرى الشام، بالتزامن مع قصف من الجيش استهدف أماكن في الطريق الوacial بين بلدتي ناحية بصرى الحرير، على حين قتل مسلح برصاص قناص من

اعتبرت روسيا جنوب سوريا وقت دارت فيه والتنظيمات الإرهابية وكتب المحدث العسكري، أليكساندر فيسيوكو: «سوريا تعتبر أن المعركة ستكون محدودة أنوا على تقطيم جهة